الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

21 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يطالب "العقاري" بالإسراع في فك الرهن عن المساكن المتوفى أصحابها

قرارات لمراجعة ضوابط وأسعار خدمات العمالة المنزلية وحماية الأجور

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1925213

صوت مجلس الشورى على قرارات طالب فيها صندوق التنمية العقارية بتبني مسمى (الإيجار السكني المنتهي بالتمليك) عند طرح منتج (الانتفاع المنتهي بالتمليك) لتحقيق وضوح التسمية وفق ما استقر عليه العرف والعمل، وتضمين الصندوق لتقاريره السنوية المقبلة تفصيلًا وإيضاحًا للقضايا المتعلقة بالقروض المباشرة والمعالجة التي تمت بشأنها لتلافيها مستقبلًا، المتعلقة بحقوق مستفيدين من المواطنين، مشدداً على أهمية تنسيق الصندوق مع الجهات المختصة لتوفير مقارّ له وتقليص المباني المستأجرة.

الموافقة على نظام الاتصالات وتقنية المعلومات وتجزئة استحصال قيمة رخصة العمل والإقامة

وأكد المجلس في قراره على الصندوق بالإسراع في فك الرهن عن المساكن الخاصة المتوفى أصحابها إبراء للذمة وفقاً لما صدر به الأمران الملكيان بهذا الشأن وعدم الربط بين إنهاء إجراءات الإعفاء ودفع التعويض من قبل وزارة المالية، وهي توصية إضافية لعضو المجلس أحمد اليحيى تبنت لجنة الإسكان والخدمات مضمونها.

وفي شأن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية صدر للمجلس قرارات طالب فيها بمراجعة الضوابط التي تتعلق بتقديم الخدمات العمالية المنزلية والتعديل عليها بما يضمن تقديم هذه الخدمات بأسعار معقولة وغير مبالغ فيها، دراسة أسباب عدم تجاوب بعض المنشآت مع سياسات التوطين، وعدم الامتثال لنظام حماية الأجور، ووضع الحلول والمقترحات لمعالجة هذا الخلل.

دعوة لبدء تنفيذ مشروع الجسر البري الرابط بين الخليج العربي والبحر الأحمر مروراً بالرياض

وطالب الشورى الوزارة بسرعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتجزئة استحصال قيمة رخصة العمل ورخصة الإقامة، والمقابل المالي والرسوم اللازمة لاستخراج الإقامات، وحثت قرارات المجلس على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تعزيز جهودها لمعالجة آثار جائحة كورونا على سوق العمل، والعمل على توفير الوظائف الملائمة للمواطنين، خاصة الفئات الأكثر تضرراً بالجائحة، لتحقيق تعافٍ اقتصادي قوي ومستدام.

وفازت توصية إضافيةٌ مقدمةٌ من أعضاء المجلس إيمان الجبرين، وفضل البوعينين، وهيفاء الشمري، طالبت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم القطاع غير الربحي في المجالات غير المستحقة للزكاة من خلال حثّهم وتوجيههم للاستفادة ممّا جاء في نص المادة الحادية عشرة من نظام ضريبة الدخل، ودعا المجلس في قراره الوزارة بالتنسيق مع وكالة الضمان الاجتماعي لتفعيل شراكات مجتمعية مع المنشآت العاملة في المجال الغذائي؛ لتقديم المساعدة الغذائية لمستفيدي الضمان الاجتماعي، داعيًا إلى تعزيز جهود الوزارة في زيادة فرص تمكين المرأة لشغل مناصب قيادية في القطاع الخاص.

وفي شأن الهيئة العامة للنقل طالب المجلس بالإسراع في تفعيل وتطبيق الأنظمة واللوائح المرتبطة بنقل المواد الخطرة على الطرق، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ودعا إلى إلزام ملاك السفن الحاملة للعلم السعودي باستيفاء

متطلبات اتفاقيات السلامة البحرية الدولية، للحدِّ من منح الإعفاءات، وتضمنت قرارات الشورى مطالبة الهيئة بالإسراع في بدء تنفيذ مشروع الجسر البري الرابط بين الخليج العربي والبحر الأحمر مروراً بالرياض والنظر في إمكانية تمويل المشروع من الخزينة العامة للدولة، وشدد الشورى على شغل الوظائف الشاغرة لديها بالكفاءات الوطنية المناسبة وتحقيق التوازن بين الجنسين في جهازها الإداري، ودعا إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتحفيز قطاع أنشطة التموين البحري والتزود بالوقود للسفن السعودية والأجنبية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحدَّ من العشوائية في نشاط مركبات الأجرة.

وعلى الهيئة العامة للموانئ طالب الشورى بتضمين تقاريرها للأعوام المالية المقبلة مؤشرًا لمتابعة الوظائف الجديدة المستحدثة من خلال عقود الإسناد التجاري الموقعة مع القطاع الخاص، والعمل على الحد من أثر الانكشاف الوظيفي على أداء الموانئ السعودية مستقبلًا بالتنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية المتخصصة، ودعا المجلس الهيئة إلى العمل على تحسين بيئة العمل ومستويات السلامة داخل الموانئ السعودية ومتابعة التزام مشغلي الموانئ والعاملين بها بالإجراءات والمعايير المعتمدة، إضافة إلى قرار لمعالجة تدني نسبة توظيف المرأة، لتحقيق التوازن بين الجنسين من الكفاءات الوطنية المؤهلة في جهازها الإداري، وقرار للإسراع في التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، طالب المجلس بتمكين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية إداريًا وماليًا بتوفير تأمين على وسائل النقل والمعدات ضد المخاطر، ودعمها لإيجاد آلية مناسبة، والتنسيق مع الجهات الأمنية، لحماية محطات الرصد الزلزالي من العبث والتخريب خاصةً في المناطق النائية، داعياً المجلس في القرار ذاته الهيئة إلى التوعية والتعريف بالمواقع الجيولوجية، والتنسيق مع الجهات المعنية لحمايتها والعمل على استثمارها في مجالي السياحة الجيولوجية والبيئية. وأكد المجلس في قراره أن على الهيئة العمل مع الجهات ذات العلاقة للتعريف بدورها، وتفعيل قيامها بالدراسات الجيولوجية والجيوتقنية ودراسات المخاطر الجيولوجية اللازمة خلال جميع مراحل تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية الحكومية، وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس د. عيسى رفاعي العتيبي تبنت اللجنة مضمونها، وطالب المجلس الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكينها من تسجيل المواقع الجيولوجية في شبكة الحدائق الجيولوجية لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وإدارة تلك المواقع وصونها، وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس مها السنان.

وفي قرارٍ آخر وافق المجلس خلال الجلسة التي ترأسها عبدالله آل الشيخ على مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تضمن القرار الموافقة بأن تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات متابعة التزام مقدم الخدمة ببذل العناية اللازمة لضمان حماية الأمن السيبراني والبنية التحتية الحرجة، وفق ما يصدر من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من خلال إلزام مقدمي الخدمة بإبرام اتفاقيات فيما بينهم؛ لتحقيق ذلك وفق ما يصدر من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ومتابعة مستوى الأمن السيبراني لمقدم الخدمة؛ للتحقق من كفايته، وفق ما يصدر من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتحميل مقدم الخدمة تكلفة هذه المتابعة في حال ثبوت تقصيره، ويهدف مشروع النظام إلى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بما يؤدي إلى رفع كفاية خدماته وتطوير بنيته التحتية، وتعزيز الوصول إلى خدمات اتصالات وتقنية معلومات متطورة وبأسعار مناسبة في جميع مناطق المملكة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، واستقطاب الشركات الدولية الرائدة في المجالات ذات الأولوية للقطاع ورفع مستوى عمل الشركات الوطنية، وتشجيع التحول الرقمي والحث على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها في جميع المجالات.

وناقش المجلس ضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعماله التقرير السنوي لصندوق البيئة، وطالب سعد العمري مجلس إدارة صندوق البيئة بإشراك القطاعات الصناعية في تمويل ميزانية الصندوق، ودراسة التكامل فيما بينهم لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فيما أشار صلاح الطالب إلى أن الصندوق هو أحد الصناديق الوطنية الذي يحتاج إلى الدعم والتعزيز لاستكمال تحصيل رأس ماله، وتمكينه من القيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به كما وردت في تنظيمه، ولفت ناصر الموسى إلى أن الصندوق يواجه العديد من التحديات، ويعاني من العديد من المشكلات أبرزها عدم قدرته على تمويل نفسه، مطالبًا الصندوق ببذل جهد أكبر في مجال حماية البيئة والمناخ، وأكد زاهر الشهري على صندوق البيئة بأن يضمن تقريره السنوي أهدافه وبرامجه ذات العلاقة برؤية المملكة، وأهم الإنجازات لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للبيئة والاستدامة المالية فيما يخص المراكز الوطنية لقطاعي البيئة والأرصاد.

العنف الأسري يتفاعل مع مواطنة تعنف من قبل زوجها لمدة 20 عاما

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/765519

تفاعل مركز بلاغات العنف الأسري مع مواطنة شكت التعرض للتعنيف من قبل زوجها منذ 20 عاما.
وقالت السيدة "يا عالم وينكم أنا داخلة على الله ثم عليكم، وينكم يا أهل النخوة، لي عشرين سنة وزوجي يضربني ويهددني ويخوفني بالسلاح دايم وكنت أتحمل عشان عيالي كانوا صغار عيالي الحين كبروا وقلت يتغير بس ما تغير كل يوم جالس يطغى فيني أكثر آخر شيء اليوم يطردني برا البيت يقول اطلعي إذا لقيت في البيت."
من جهته علق الحساب الرسمي لمركز بلاغات العنف الأسري عبر موقع تويتر على المشكلة قائلا: "أختي الكريمة، متواجدين لحمايتكم، نأمل التواصل معنا عبر الرسائل الخاصة."

6,6معدل بطالة سكان المملكة في الربع الثالث من العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/765563

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT) عبر موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، نشرة سوق العمل للربع الثالث من عام 2021م، وذلك وفقًا لتقديرات مسح القوى العاملة الذي تُجْريه الهيئة بشكلٍ ربع سنوي.

وكشفت نتائج النشرة استقرار معدل البطالة لإجمالي السكان "السعوديين وغير السعوديين 15 سنة فأكثر" في الربع الثالث من عام 2021م عند (6.6%)، وفيما يتعلق بمعدل البطالة لإجمالي السكان الذكور فقد بلغ (3.3%)، في حين بلغ معدل البطالة لإجمالي السكان الإناث (17.1%)، وذلك من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الثالث من عام 2021م.

أما معدل بطالة السعوديين "الذكور والإناث 15 سنة فأكثر" في الربع الثالث من عام 2021م، فقد كشفت نتائج النشرة أنه استقر عند (11.3%) كما كان في الربع السابق، وأظهرت النتائج انخفاض معدل بطالة السعوديين الذكور "15 سنة فأكثر" في الربع الثالث من عام 2021م، ليصل إلى (5.9%) مقارنةً بـ (6.1%) في الربع السابق، كما انخفض معدل بطالة السعوديات الإناث "15 سنة فأكثر" في الربع الثالث من عام 2021م، ليصل إلى (21.9%) مقارنةً بـ (22.3%) في الربع السابق.

وأوضحت نتائج نشرة سوق العمل للربع الثالث من عام 2021م، ارتفاع معدّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي

السكان "السعوديين وغير السعوديين 15 سنة فأكثر" في الربع الثالث من عام 2021م، حيث بلغ (61.2%) مقارنةً بـ (60.8%) في الربع السابق، ووفقًا لنتائج النشرة فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان الذكور "15 سنة فأكثر" (78.3%)، في حين بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان الإناث "15 سنة فأكثر" (35.9%)، كما أشارت النتائج إلى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السعوديين "الذكور والإناث 15 سنة فأكثر" للربع الثالث من عام 2021م، حيث بلغ (49.8%) مقارنةً بـ (49.4%) في الربع السابق.
وارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث "15 سنة فأكثر" للربع الثالث من عام 2021م، حيث بلغ (34.1%) مقارنة بـ (32.4%) في الربع السابق.

خالد بن سلمان: السعودية تدعم اليمن لمواجهة تمرد ميليشيات الحوثي

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2091662

أكد نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز، التزام التحالف، بقيادة السعودية، بدعم الحكومة والشعب اليمني، ودفع كل الجهود للتوصل إلى حلٍّ سياسي في اليمن مبني على المرجعيات الثلاث، ويلبي تطلعات الشعب اليمني الشقيق ويحافظ على أمن المنطقة، مجدداً موقف المملكة الدائم في دعم الحكومة اليمنية لمواجهة تمرد وانقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من إيران، والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
وأوضح الأمير خالد بن سلمان، خلال لقائه برئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اليمنية الدكتور مُعين عبدالملك سعيد، واستعراضه جهود المملكة ومبادراتها الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام لليمن الشقيق، إضافة إلى عدد من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، أن المملكة تراقب الوضع الاقتصادي الصعب للشعب اليمني، وترحب بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة اليمنية في البنك المركزي اليمني، وتكليف جهاز الرقابة ومكافحة الفساد بتقييم ومراجعة أعمال البنك؛ بما يُسهم في تحسين الوضع المالي لليمن، حيث إن الاستمرار في خطوات الإصلاح الاقتصادي سيساهم في زيادة الدعم الاقتصادي من المملكة والمجتمع الدولي، وهو ما يدرس ويناقش حوكمته وكيفية تشجيع المانحين الآخرين للمشاركة فيه لدعم الحكومة اليمنية لما فيه مصلحة الشعب اليمني.
من جانبه، ثمّن رئيس مجلس الوزراء اليمني دعم المملكة المستمر في كل المجالات، وأكد أن دعم المملكة للبنك المركزي كان له الأثر الكبير على استقرار العملة اليمنية والوضع الاقتصادي، وتوفر المواد الغذائية لتحسين معيشة الشعب اليمني، كما ساهمت منحة المشتقات النفطية في استدامة توفير الكهرباء وتخفيف الأعباء المالية على الحكومة اليمنية، وأن الحكومة اليمنية تعول على دعم المملكة والمانحين في دول مجلس التعاون الخليجي أو المجتمع الدولي للحاجة الماسة للاقتصاد اليمني، وأن ذلك سيسهم في تحسين الوضع الاقتصادي ورفع المعاناة عن الشعب اليمني. حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الجمهورية اليمنية، محمد سعيد آل جابر، ومدير عام مكتب نائب وزير الدفاع، هشام بن سيف، ومن الجانب اليمني مدير مكتب رئيس الوزراء اليمني الدكتور أنيس باحارثة.

الميزانية.. من عجز إلى فائض

لمصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/765636

سلطان عبدالعزيز العنقري

رؤية المملكة الطموحة 2030، ومهندسها «المبدع» ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بدأت تؤتي ثمارها، على الرغم من أزمة كورونا (كوفيد 19)، قد عصفت باقتصاد العالم، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة الخليجية بشكلٍ عام من ملفٍ نووي إيراني «مصطنع»، إلى حرب في اليمن تسبَّب فيها انقلاب الحوثي على الشرعية... وغيرها من التحديات. إلا أن الميزانية تأتي هذا العام بفائضٍ، بدلاً من العجز في السنوات الماضية، وهو محور مقالنا لهذا الأسبوع. حيث يشير تقرير وزارة المالية، ووزيرها النشط، معالي الأستاذ محمد الجدعان وزملائه في إعداد الميزانية، والتي تتسم بالوضوح والشفافية والمهنية العالية، وأنا هنا أقتبس حرفياً من التقرير، حيث يقول:

»إن رؤية المملكة 2030 تُمثِّل مرحلة تحوُّل رئيسة للاقتصاد السعودي.. حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ برامج تحقيق الرؤية والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية، والمبادرات لتنويع القاعدة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المبادرات في حفز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.«

ككاتب رأي، وكباحث، وكوني لست متخصصاً بالاقتصاد، فالحق يُقال: إن رؤية المملكة، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، من خلال مرتكزات مهمة، تتمثل في الطاقة المتجددة، والصناعة، والتعدين، والاستثمار، والسياحة، والترفيه، والرياضة، والآثار... وغيرها من المرتكزات الاقتصادية القوية، بدأت نتائجها تنعكس على اقتصاد المملكة بشكلٍ قوي وفاعل.
فاعتمادنا على النفط، كما توقَّعتْهَا الرؤية الطموحة، في عام 2020 – 2021، هي ما بين 50 إلى 60%، في حين اعتمادنا على الموارد غير النفطية تتراوح ما بين 40 إلى 50%، وهذا التوقع تحقق في هذه الميزانية، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية، وفق موقع «أرقام»، لعام 2021، (372) مليار ريال سعودي، في حين الإيرادات النفطية بلغت (558) مليار ريال سعودي، ليكون إجمالي الإيرادات (930) مليار ريال سعودي، وقدَّرت وزارة المالية النفقات بـ (955) مليار ريال سعودي في عام 2022، والإيرادات بـ (1045) مليار ريال سعودي، أي بفائض قدره (90) مليار ريال.
الأرقام والإحصائيات السابقة هي «تقديرات» لأرقام وإحصائيات «متوقعة»، ولكن ما يهمنا ويعنينا هي رؤية السعودية الطموحة، والتي بدأنا نلمس نتائجها وتأثيرها القوي على اقتصاد المملكة، وعلى ميزانيات المملكة القادمة.
ولي العهد الأمين، الأمير محمد بن سلمان -يحفظه الله- جهوده تُذكر وتُقدَّر وتُشكر، فهو وراء هذه الرؤية الطموحة، وهذا التحول الوطني، الذي يصب في مصلحة الوطن واقتصاده. فرؤية المملكة الطموحة جعلتنا نتخلص من «التبعية الاقتصادية» لعقودٍ طويلة.
هذه التبعية الاقتصادية تتمثَّل في سعر «برميل النفط» المتذبذب صعوداً وهبوطاً، وفق مخزونات النفط في الدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كلَّما قل مخزون النفط لديها، ارتفع سعر البرميل، وكلما زاد المخزون، قل سعر البرميل، إلى درجة أن بعض الميزانيات السابقة، عند انخفاض سعر برميل النفط، كانت ميزانيات لـ»دفع رواتب» العاملين في الدولة، حيث كان اعتمادنا فقط على سلعة «البترول». ولكن بهذه الرؤية الطموحة أصبح اعتمادنا على النفط في إيرادات الدولة لا يتجاوز 60%، في حين في نهاية رؤية المملكة عام 2030، سيكون اعتمادنا على البترول في موارد الميزانية بنسبة قليلة جداً، إن لم نَقُل «صفراً» إن شاء الله تعالى، وبذلك سوف لا نهتم بارتفاع أسعار البترول أو انخفاضها، ولن يكون «النفط» من مرتكزات رؤية المملكة، بل قد تستخدم كاحتياطات مستقبلية للأجيال القادمة، وداعمة

فقط للرؤية ولمشاريعها التنموية في حالة الاحتياج.
نختم بالقول بأنها رؤية ذكية وطموحة، جعلتنا نُنوّع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على سلعة ناضبة اسمها «البترول»، جعلتنا نتأثّر اقتصادياً في عقودٍ سابقة بدولٍ كبرى، وبذلك أصبحنا قوة اقتصادية دخلنا بموجبها مجموعة العشرين الاقتصادية من أوسع أبوابها.
شكراً للقيادة الرشيدة، وللحكم الرشيد، الذي يقوده الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين، الأمير محمد بن سلمان يحفظهما الله.

معالجة البطالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 جماد أول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1925150

كلمة الرياض

مع الإعلان عن رؤية 2030 في صيف عام 2016، كان الجميع يترقب آلية الدولة وبرامجها وخططها في التعامل مع ملف البطالة، وكيفية إيجاد وظائف مناسبة لشبان وفتيات الوطن. ولم تخيب الرؤية ظن الجميع فيها، عندما أعلنت أن من أهم أهدافها الاستراتيجية السيطرة على نسب البطالة المتنامية في المجتمع آنذاك، والوصول بها إلى 7 في المئة بحلول 2030، ومنذ ذلك التاريخ، والعمل لا يتوقف في تحقيق هذا الهدف، بأساليب مغايرة، ورؤية واضحة، تستشرف المستقبل نحو إيجاد وظائف مناسبة للشباب.
الإنجازات التي تحققت في ملف البطالة، لم يكن لها أن تحدث، لولا حرص ولاة الأمر الشديد بهذا الملف، وإعطاء أهمية قصوى في التعامل معه بحرفية عالية، تعزز من مكانة الموظف والعامل السعوديين في سوق العمل، من خلال التدريب والتأهيل للقيام بمهام الوظيفة المكلفين بها على أكمل وجه وأفضل أداء، وزادت الرؤية على ذلك بتأكيد حرصها على توظيف إمكانات شباب الوطن، وتأمين وظائف تتناسب ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية.
وعلى أرض الواقع، حققت المملكة خلال السنوات الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في علاج البطالة، وبدأت المجالات المختلفة تستوعب الموظف السعودي، وتجد فيه القدرة العالية والكفاءة المثالية في إنجاز الأعمال، وهذا ما أثبتته التقارير المحلية الرسمية، التي أكدت أكثر من مرة أن خطط الدولة في معالجة البطالة تسير في مسارها الصحيح، وتحقق أهدافها المأمولة، ولعل آخر هذه التقارير نشرة سوق العمل التي أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء(GASTA) ، وأكدت فيها استقرار معدل بطالة السعوديين ممن هم في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال الربع الثالث من العام الجاري عند 11.3 في المئة، كما كان في الربع السابق، وأظهرت النتائج أيضاً انخفاض معدل بطالة السعوديين الذكور ليصل إلى 5.9 في المئة مقارنةً بـ 6.1 في المئة خلال الربع السابق، كما انخفض معدل بطالة السعوديات الإناث في الربع نفسه، ليصل إلى 21.9 في المئة، مقارنةً بـ 22.3 في المئة في الربع السابق.
ومن غير المستبعد أن تشهد الشهور القليلة المقبلة طفرة أخرى في ملف البطالة، عندما تؤتي مشروعات رؤية 2030 ثمارها، وتوفر آلاف فرص العمل لشباب الوطن، من خلال بناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى الشركات التي ستنشأ بناءً على الرؤية، وتكون ملكيتها حكومية بنسبة عالية، وسيكون لكل الخطط مجتمعة دور واضح في توفير فرص العمل لشباب الوطن، وهذا ما صرح به سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ونراه يتحقق على أرض الواقع.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 جماد اول 1443هـ - 21 ديسمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1925191
	المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 جماد اول 1443هـ - 21. ديسمبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/12/21/article_2231936.html